مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في: 19/11/2019
رقم السؤال: 5 420

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول تخصيص نسبة من المناصب المالية للأشخاص في وضعية إعاقة

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،
إيمانا منها بالأوضاع المأساوية التي يعيشها الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة فئة المكفوفين منهم، وتفاعلا مع عدد من المبادرات الرامية إلى تخفيف الاحتقان الحاصل في صفوفها، بخوض عدد من الاعتصامات وتنظيم وقفات احتجاجية للمطالبة بالحق في اجتياز مباريات التوظيف التي تنظمها مختلف القطاعات الحكومية، عملت الحكومة على تخصيص 200 منصب مالي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة برسم قانون المالية لسنة 2019، وهو ما استحسنته هذه الفئة أملا في رفع هذا العدد برسم قوانين المالية للسنوات الموالية، في أفق التفعيل الكامل للمادة 15 من القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والتي تنص على التخصيص السنوي لنسبة مئوية من مناصب الشغل لفائدتها بالقطاع العام، وبتحديد نسبة مئوية من مناصب الشغل في إطار تعاقدي بين الدولة ومقاولات القطاع الخاص؛
غير أنها تفاجأت بعدم تخصيص مناصب مالية لفائدتها برسم قانون المالية لسنة 2020، مما أثار حالة من الاستياء العارم في صفوفها بسبب هذا التراجع؛
وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:
- الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لضمان حق الأشخاص في وضعية إعاقة في تخصيص مناصب مالية لفائدتها، خاصة وأن عددا مقدرا منها تتوفر على شهادات جامعية عليا ومؤهلات وكفاءات تمكنها من الاندماج في سوق الشغل.
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
نبيل شيخي